من جديد... حملة على البسطات بدمشق

عضو المكتب التنفيذي لـ«الوطن»: الساحات التفاعلية حصراً لذوي الشهداء والجرحى.. وباقي الطلبات أصبحت ملغاة

فادي بك الشريف

في وقت أوضحت فيه مديرة دوائر الخدمات في محافظة دمشق ريمه جورية أن القيام بحملة مستمرة بدأت بالأمس لإزالة الإشغالات «البسطات» المخالفة وعلى وجه الخصوص في منطقة البرامكة وعلى سور جامعة دمشق، أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع الأملاك في المحافظة مجد الحلاق أنه تقرر تخصيص الساحات التفاعلية حصراً لذوي الشهداء والجرحى.

وفي تصريحه لـ«الوطن» كشف الحلاق أن جميع الطلبات المقدمة من المواطنين أصبحت ملغاة، على أن تتم إعادة أي رسوم مدفوعة لقاء التخصص ضمن الساحات، وذلك إيذاناً بتطبيق الآلية الجديدة، والتعليمات التنفيذية المقررة من الإدارة المحلية.

وأوضح الحلاق أن سعة الساحات التفاعلية يصل إلى ١٢٠٠ إشغال نظامي لذوي الشهداء والجرحى، مع متابعة تجهيزها بكل المستلزمات والتجهيزات، على أن يتم التوسع بعدد الساحات خلال الفترة القادمة.

وقال عضو المكتب التنفيذي: يتم حالياً جمع كل الطلبات المقدمة ليصار إلى دراستها ومنه الحصول على الموافقة بالتخصيص، ولاسيما مع تغير الآلية المتبعة حالياً، وأصبحت هناك إعادة للتوزيع بعد صدور التعليمات الخاصة بالأكشاك وللساحات التفاعلية.

وتوقع الحلاق أن تكون كل الساحات فاعلة بشكل كامل قريباً.

وأكد الحلاق أن المكتب التنفيذي كلف مديرية الصيانة تنفيذ النماذج الموحدة المقترحة للساحات التفاعلية، وهي عبارة عن ٤ أعمدة وشادر قماشي، على أن تتابع بالتوازي مختلف الإجراءات اللوجستية.

يشار إلى أنه تم وضع الحد الأدنى لرسم المتر المربع الواحد بـ١٠٠ ليرة لذوي الشهداء والجرحى، علماً أن مساحة الإشغال لا تتجاوز ٤ أمتار لكل مواطن.

وحددت المحافظة سابقاً أمكنة الساحات التفاعلية، ضمن مرآب الصوفانية بمنطقة باب توما وسوق الهال بالزبلطاني، والطباطة جانب جسر جرمانا، وركن الدين جانب مشفى ابن النفيس وسوق الهال القديم بشارع الثورة، إضافة إلى حي الزهور وحامش ونهر عيشة، وجزء من ابن عساكر وغيرها من المناطق التي تلبي الرغبات وتلقى الرضا وفق توزع القطاعات، مع التأكيد أن الساحات تختلف عن بعضها من حيث السعة.

وفي سياق حملة المحافظة المنفذة في عدد من المناطق، أكدت مديرة دوائر الخدمات أنه من الضروري مكافحة هذه الظاهرة ضمن إطار عمل دوائر الخدمات بشكل يومي، وإزالتها من مركز المدينة لما تسببه من إعاقة لحركة المارة.

وعن الازدياد الواضح بعدد البسطات المنتشرة على الأرصفة، أشارت جورية إلى الاستمرار بحملة مكافحة البسطات دونما توقف، مؤكدة أن الهدف من الحملات ليس مصادرة أي بسطة على الإطلاق وإنما عدم وجود هذه البسطات ضمن مراكز المدينة، مع معالجة هذه الظاهرة.

وكانت أصدرت وزارة الإدارة المحلية والبيئة تعميماً تضمن تعليمات جديدة حول أكشاك ذوي الشهداء والجرحى وذلك في إطار الحلول والبدائل لمعالجة رخص الإشغال المؤقتة للأكشاك أو البسطات القائمة، والممنوحة لهم، التي انتهت مدة رخص إشغالها في نهاية العام الماضي.

ويأتي التعميم بهدف تنظيم عملية الترخيص انطلاقاً من مبدأ التكافؤ والإنصاف بين المستفيدين سابقاً من رخص الإشغال القائمة والمتقدمين منهم للحصول على رخص إشغال للمرة الأولى.

كما يحقق استمرارية الأنشطة الاقتصادية برخص الإشغالات المؤقتة من الأكشاك والبسطات القائمة، التي برزت الحاجة لنقل تلك الأنشطة إلى مواقع يتم توظيفها ضمن المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية، وفق الصلاحيات والاختصاصات المنوطة بها بموجب أحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٧/ لعام ٢٠١١.

سياحة «الأسنان» إلى سورية

تكلفة تجميل الأسنان في سورية أقل بنحو ٧٠ بالمئة من الدول الأخرى

نورمان العباس

تنشط «السياحة العلاجية» في سورية مع اتجاه العرب والأجانب لتلقي العلاج فيها، كاسرة كل أشكال الحصار والعقوبات الجائرة على الشعب السوري، ولا تقتصر الزيارة على الحالات الضرورية بل تتوسع لتشمل القيام بعمليات التجميل وزراعة الأسنان، فالفارق الكبير في الفاتورة الطبية يشجع السياح العرب والمغتربين للمجيء.

وأكد طبيب الأسنان نوري زهرة لـ«الوطن» أن سمعة الطبيب السوري والفارق الكبير في تكاليف الخدمات الطبية مع بقية الدول جعلا سورية مقصداً للعرب والأجانب، وبين أن الفرق وسطياً في التكاليف يصل إلى ٥٠ بالمئة وبعض الأحيان الفرق يكون بنسبة ٦٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة.

وأشار إلى أن تكلفة زراعة السن في سورية وسطياً من ٥ إلى ٦ ملايين حسب حالة المريض، أما في الخارج فهي من ١٢ إلى ١٥ مليوناً وأشار إلى أن أكثر الدول العربية قدوماً لتلقي العلاج العراق ولبنان والأردن.

وأوضح زهرة أهمية السياحة العلاجية وإمكانية الاستفادة منها في دعم الاقتصاد وأضاف: أي سائح يأتي اليوم سواء كان سورياً مغتراباً أم عربياً يقوم بتشغيل الفندق والمطعم والألبسة والتكسي، ويجب أن يكون هناك تعاون من الشركات السياحة للاستفادة من وجودهم وتسليط الضوء على الأماكن السياحية.

ورأى زهرة أن عمليات التجميل لم تعد حكراً على الطبقة الغنية فقط والتجميل اليوم للبعض أهم من الطعام بحيث تستقبل المراكز التجميلية جميع الطبقات.

في حين أكد مدير أحد مراكز السياحة العلاجية عمر التيناوي لـ«الوطن» أن ٤٠ بالمئة من القادمين إلى سورية لتلقي العلاج والتجميل عرب و٦٠ بالمئة أجانب، فالسائح يأتي للعلاج والقيام بسياحة ومع ذلك تبقى التكلفة أقل من الخارج، وبين أن تكلفة زراعة السن في ألمانيا أكثر بـ٢٠ ضعفاً من سورية.

وبين التيناوي أن الرجال اليوم يرغبون بالتجميل أكثر من النساء، وأشار إلى أن الأعمار الأكثر طلباً للتجميل تكون من ٤٥ إلى ٧٠ سنة، وبين أن أكثر العمليات المطلوبة في سورية هي تجميل الأسنان، وأوضح أن السياحة العلاجية تشغل المكاتب السياحية والفنادق والنقل لذلك يجب استغلالها بشكل جيد.

وأكد الأستاذ في كلية الاقتصاد إسماعيل بطرني أن السياحة العلاجية تساهم برفد الاقتصاد الوطني، ويجب على القائمين على الاقتصاد الاستفادة من هذا القطاع وخاصة أنه اليوم لا توجد حركة وتشغيل في جميع القطاعات بسبب انخفاض الدخل والقوة الشرائية، لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق من جميع الوزارات: سياحة، نقل، ثقافة، كهرباء، لتشجيع السياحة من خلال تحسين صورة البلد أمام السائحين لتتحول السياحة العلاجية إلى ترفيه واستجمام. وأضاف: سورية بلد يملك حضارة وتاريخاً ومعالم أثرية وطبيعة ساحرة، لذلك يجب أن نسلط الضوء عليه، وأشار إلى أن السائح المريض عندما يأتي إلى البلد ليس فقط للمراكز الطبية التي تستفيد بل على الصعيد العقاري تزداد الإيجارات وحجوزات الفنادق، والمطاعم، والمتاجر، ولفت إلى أن دولة قطر استغلت الرياضة لتكون معلماً سياحياً لذلك يجب استغلال الزيارات بقصد العلاج إلى سورية لتسليط الضوء على المعالم السياحية.

> ٦٠ بالمئة من القادمين للتجميل أجانب و٤٠ بالمئة عرب والرجال أكثر من النساء

٩٠ ألف ليرة بدل لباس لعمال النظافة

وزير المالية وعد برفع اعتمادات بدل الكساء

السويداء - عبير صيموعة

أكد رئيس لجنة الكساء ومدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة السويداء مروان عزي لـ«الوطن» أن قضية بدل اللباس العمالي لدى العمال التابعين لمجلس المدينة من عمال النظافة والعاملين ضمن فوج إطفاء السويداء تعد من أكبر الإشكاليات التي يعاني منها العمال والتي تعود إلى قيام وزارة الصناعة ووزارة المالية برصد مبلغ لا يزيد على ١٥ مليوناً كبدل لباس لكل العاملين في المجلس، معتبراً أنها لا تتناسب بالمطلق مع تكاليف اللباس المرتفع جداً.

وأوضح عزي أنه تم رصد ميزانية محددة لمجلس المدينة بدلاً للكساء عن العام الحالي مبلغاً وقدره ١٥ مليوناً فقط وهو مبلغ ضئيل وقليل بالنسبة للباس الموجود وخاصة مع وجود وحدات توجب توافر اللباس الخاص والمحدد لها، حيث يحتاج عمال فوج الإطفاء وعمال النظافة إلى معاطف وأحذية وبدلات عمل تزيد قيمتها على ٥٠٠ ألف، علماً أن بدل اللباس النقدي لا تتجاوز قيمته لكل عامل ٩٠ ألف ليرة، كما أن تحويل قيمة اللباس إلى صالات الوسيم وإلزام العامل بصرفها من تلك الصالات فاقم من الإشكالية لعدم توافر اللباس المطلوب ضمن تلك الصالات، فضلاً عن ارتفاع الأسعار ضمنها مقارنة مع مثيلاتها في الأسواق، حيث يحتاج مثلاً عمال النظافة إلى مشمعات مطرية وجزمات، علماً أن أقل حذاء لدى معمل الأحذية تتجاوز قيمته ٧٠ ألف ليرة.

وأكد أن مطالب المجلس تنحصر بضرورة رصد المبالغ المالية التي تتناسب مع أسعار اللباس من جهة وأن يتم تزويد الصالات المتعاقد معها باللباس المطلوب أو السماح للدوائر الحكومية بالتعاقد مع القطاعات العامة بشكل مباشر سواء مؤسسة الصناعات الجلدية أو الصناعات النسيجية، موضحاً أن الكتلة المالية المفترض توفيرها لتامين اللباس لعمال المجلس من عمال نظافة وفوج الإطفاء والحراس وعمال المخابر وسائقين وغيرهم تزيد على ١٠٠ مليون ليرة مع وجود أكثر من ١٦٠ عاملاً لدى المجلس.

ورأى أنه يمكن تدارك الإشكالية في فروق الأسعار بين صالات الوسيم والأسواق المحلية أن تقوم صالات الوسيم برفع قائمة بأسعار اللباس ضمنها إلى وزارة الصناعة، على أن تقوم الوزارة بمخاطبة الوزارات المعنية بقيمة اللباس الفعلي لتقوم المؤسسات العامة بتصنيعها وتزويد الوحدات بها ليتم توزيعها فعلياً ومضيفاً بالقول: إن جميع الدوائر على استعداد لتقبل لباس شركة وسيم إذا كان المنتج بأسعار مدروسة ونوعية جيدة لأننا مع القطاع العام ومع المنتج الوطني في حال تأمينه بجودة عالية وبهامش ربح قليل.

تقوم تلك الدائرة بمخاطبة وزارة المالية عن طريق الوزارة التي تتبع لها.

لافتاً إلى أن منتجات شركة وسيم كانت سابقاً ذات نوعية جيدة وأسعار معقولة ولكن دخول الوسطاء من قطاع خاص أدى إلى رفع الأسعار مع انخفاض في الجودة.

التموين: أسعار الفروج انخفضت بشكل ملحوظ

الباعة: حركة الشراء خفيفة

حماة- محمد أحمد خبازي

ساهمت قلة الطلب على البيض والفروج بانخفاض أسعارهما مؤخراً بأسواق حماة، حيث بيّن عدد من الباعة في سوق ٨ آذار الشعبي لـ«الوطن»، أن الطلب قليل رغم انخفاض الأسعار بشكل ملحوظ!

وعزوا ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية الأخرى الضرورية لحياة المواطنين المعيشية، التي هم بحاجة إليها أكثر من لحم الفروج أو البيض.

وذكر باعة آخرون أن البيع يقتصر على أجزاء بسيطة من الفروج، فأغلب المواطنين يشترون «فخذة» واحدة فقط، ومنهم من يشتري ربع كيلو من الرقاب، أو الجوانح لـ«تزفير» الطبخة ليس غير!.

في حين ذكر باعة بيض أن حركة البيع والشراء صحيح لم تتوقف لكنها بطيئة وضعيفة، فقد كنا نبيع بنصف الطبق واليوم ربعه فقط، حسب تعبير أحدهم.

وفي جولة لـ«الوطن» في الأسواق سجل سعر مبيع طبق البيض وزن كيلو غرامين ٥٢ ألف ليرة وقد كان بنحو ٦٠ ألفاً، وسعر مبيع الطبق ذي الوزن الأقل بين ٤٥ – ٥٠ ألف ليرة.

في حين سعر مبيع كيلو الفروج المنظف ٤٥ ألف ليرة، والفخذ قصة طويلة ٣٥ ألف ليرة وقصة قصيرة نحو ٣٧ ألف ليرة، وكيلو الجوانح ٣٥ ألف ليرة، والسودة ٥٥ ألف ليرة، والرقبة بنحو ٢٠ ألف ليرة والصدر المقشور المشفّى بنحو ٦٠ ألف ليرة.

وبيّنَ مواطنون آخرون أن أسعار الفروج والبيض بالسوق غير أسعار التموين، فالبائعة يسعرون على مزاجهم ولا يتقيدون بأي تسعيرة رسمية، والرقابة غائبة!.

مصدر في حماية المستهلك بيَّنَ لـ«الوطن» أن أسعار الفروج والبيض انخفضت انخفاضاً ملحوظاً، وبناء على ذلك تصدر النشرة التموينية الرسمية التي تحدد سعر المبيع للمستهلك تحت طائلة المساءلة القانونية.

أما ليتر زيت القلي فسعره ٢٥ ألف ليرة وكيلو السمنة النباتية ٣٥ ألف ليرة وكيلو السكر ١٤ ألف ليرة والرز ١٥ ألف ليرة.

ولفت مواطنون آخرون إلى أن أسعار الفروج والبيض مؤخراً لا يعني أنهما أصبحا متاحَيْن لهم، فرغم هذا الانخفاض لما تزل الأسعار مرتفعة ولا قدرة لهم عليها.

وذكروا أن أسعار المواد الأساسية الأخرى إلى ارتفاع يومي، فكيلو البطاطا بـ٦٥٠٠ ليرة والبندورة ٨٥٠٠ ليرة، والباذنجان بـ٩٥٠٠ ليرة!.

وأوضح أن النشرة التموينية الأخيرة حددت سعر مبيع صحن البيض وزن ١٨٠١ غ وما فوق بـ٤٧ ألف ليرة، وما دون من ٤٠ إلى ٤٥ ألف ليرة.

في حين حددت سعر كيلو الفروج الحي بـ٢٩ ألف ليرة، والمذبوح والمنظف بـ٤٠ ألف ليرة، والصدر بجلده بـ٥٠ ألف ليرة، والصدر بعظمه بـ٤٩ ألف ليرة، وكيلو الفخذ قصة قصيرة بنحو ٣٢ ألف ليرة وقصة طويلة بنحو ٣١ ألف ليرة، والجوانح بـ٣٠ ألف ليرة والرقبة بـ١٥ ألف ليرة، والسودة بـ٥٣ ألف ليرة ومن الصدر المقشور والمشفّى بنحو ٥٤ ألف ليرة، والفروج المشفّى بنحو ٥٣ ألف ليرة.

ولفت المصدر إلى أنه يضاف لتلك الأسعار ١٥ ليرة لصحن البيض، ولكل كيلو من الفروج وأجزائه كبدل نقل لمسافة تزيد على ١٠ كم، وأي مخالفة يحاسب مرتكبها حسب القانون ٨ لعام ٢٠٢١.

وذكر أن الدوريات نظمت خلال الأسبوع الجاري العديد من الضبوط بحق فعاليات تجارية مخالفة، ومن بينها ضبوط بحق باعة فروج وبيض لعدم الإعلان عن الأسعار، وعدم التقيد بالأسعار المحددة.